أثر العلاقات الحدودية بين العراق وإيران في إعادة التوزيع الإداري للمدن الحدودية

أ.م.سوسن صبيح حمدان
قسم الدراسات الجغرافية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

أثرت العلاقات السياسية بين الحكومات المتعاقبة في كل من العراق وإيران على مر التاريخ، في إعادة توزيع المدن الحدودية الواقعة على طول الشريط الحدودي الممتد من الشمال إلى الجنوب في (شرق العراق ـ غرب إيران)، وتحديد عائديتها لأحد البلدين، وما الشكل الحالي للحدود العراقية ـ الإيرانية إلا المحصلة النهائية للتجاوزات الإيرانية من جهة، والتنازلات المستمرة من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق (سواء كانت احتلال أجنبي أو حكومات وطنية) للمدن والأراضي العراقية لصالح إيران من جهةٍ ثانية، أما لتحقيق أهداف سياسية على حساب العراق، أو لضعف هذه الحكومات، واتخذت هذه التنازلات شكلاً قانونياً من خلال المعاهدات والبروتوكولات الموقعة بين الطرفين، بالرغم من أن العديد من المعاهدات كانت تؤكد على أحقية العراق بالمدن والأراضي (مصدر النزاع)، إلا أن عدم التزام الجانب الإيراني بتطبيق بنود المعاهدات وإلغاءه للكثير منها، أدى إلى ضياع مساحات واسعة من الأراضي العراقية، وقسمت هذه الدراسة المدن الحدودية التي كان لها دور بارز في العلاقات العراقية ـ الإيرانية إلى أربع أقسام رئيسة:

المدن الحدودية الواقعة في شمال العراق وتعرف هذه المنطقة بـ(إقليم شهرزور)، وتم التنازل عن المدن الواقعة ضمن هذه المنطقة في معاهدة زهاب ١٦٣٩، واتفاقيات السنوات السابقة.

المدن الحدودية الواقعة في وسط العراق الأعلى ضمن إقليم حلوان ويعرف اليوم باسم (شهرستان ـ قصر شيرين) و المدن الحدودية الواقعة في وسط العراق الأدنى من نفط ـ شاه وحتى دهلران، وقد خضعت مدن هذه المناطق للسيطرة الإيرانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧.

المدن الحدودية الواقعة في جنوب العراق (إقليم عربستان) وضمت إلى إيران في العام ١٩٢٣، وأقرتها معاهدات السنوات اللاحقة .

المقدمة

يظهر تأثير المدن الحدودية في العلاقات القائمة بين دول الجوار من خلال أهمية هذه المدن والأسباب التي أدت إلى نشوئها وتطورها، فمعظم مدن الحدود ذات البعد التاريخي في النشأة والأهمية الإستراتيجية، متأتية عادةً من وقوعها على طرق النقل المهمة، حيث يتدخل العامل الاقتصادي (النشاط التجاري) و(النقل) في نشوئها وزيادة

أهميتها، فقد تتسع هذه الأهمية إذا ما ظهرت فيها أنشطة اقتصادية أخرى كالزراعة والتعدين في حالة اكتشاف لأحد المعادن أو مصادر الطاقة المهمة .

إن هذه الأهمية تصبح سلاحاً ذو حدين، فمن جهة قد تساعد على نشوء علاقات حسن الجوار بين الدول التي تقع عندها هذه المدن، من خلال التعاون في استغلال الثروات والموقع الاستراتيجي للمدينة، ومن جهة ثانية قد تصبح محط أنظار وأطماع أحدى الدولتين على حساب الأخرى، لاسيما مع وجود التفوق العسكري والرغبة في التوسع، ومد النفوذ على حساب دول الجوار، وللبعد الجغرافي دوراً مهماً في نشوء الخلافات على الحدود (وعلى عائدية المدن الحدودية) ومناطق النفوذ السياسي، فقد تتطور هذه الخلافات إلى حروب وصراعات، غير إن تفسير أسبابها في إطار تاريخي محض يجردها من دوافعها الحقيقية ويربطها بالدوافع المعلنة للأطراف المتصارعة وتضل الملابسات التاريخية بداية لكل التحليلات، والحقيقة إن الاعتبارات الجغرافية وحقائقها ذات تأثير كبير في الدوافع للحروب، تتداخل معها الاعتبارات السياسية في التنافس على الزعامة الإقليمية أو الدولية طبقاً لحجم الأطراف المتصارعة وأطماعها.

هدف البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المدن والأقاليم العراقية وتوزيعها المكاني.

حدود البحث. شمل البحث المنطقة الحدودية الممتدة ـ شرق العراق ـ من التقاء الحدود العراقية الإيرانية شمالاً، وحتى إقليم عربستان جنوباً.

أهمية الدراسة. تكمن أهمية البحث في بيان حجم التجاوزات الإيرانية على الحدود والأراضي العراقية، والتي أخذت شكلاً قانونياً بموجب المعاهدات والاتفاقيات الموقعة خلال فترات تاريخية مختلفة.

مشكلة البحث . تكمن مشكلة البحث في أن الحدود العراقية الإيرانية لم تكن بشكلها الحالي، وما الشكل الذي عليه اليوم إلا المحصلة النهائية للمواقف السياسية للحكومات المتعاقبة على كلا البلدين.

هيكلية البحث. لبيان أبعاد هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول. الخلافات الحدودية وطبيعة الحدود العراقية ـ الإيرانية.

المبحث الثاني. مشاكل الحدود وأثرها في إعادة التوزيع المكاني للمدن الحدودية.

المبحث الثالث. دور المعاهدات والاتفاقيات في تثبيت الحدود وعائدية المدن الحدودية.

المبحث الأول

الخلافات الحدودية وطبيعة الحدود العراقية ـ الإيرانية

أولاً: مفهوم الحدود الدولية

يمكن تعريف الحدود على أنها: الخطوط التي تحدد مساحات الدولة، ومجال سيادتها وسيطرتها ، أي المدى الذي تستطيع الدولة فيه ممارسة سيادتها ،ويفصل بين سيادة هذه الدولة والدول الأخرى المجاورة لها. وللحدود أهمية من الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والحربية ، وتكتسب هذه الأهمية قوةً وثباتاً ، سواء بمرور الزمن أو بالمعاهدات والاتفاقات، وتحظى بعناية وحماية القوانين الداخلية في الدولة

والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى[١]، لأنها احد العناصر التي تدخل في تشكيل المظهر الحضاري للمنطقة التي تقع على جانبيها، كما إنها أحد الطرق التي يلجأ إليها لتحديد الإقليم الجغرافي، وهي ليست مجرد خطوط مرسومة على الورق في الخرائط السياسية، بل إنها عبارة عن مقطع عمودي يمتد من الفضاء الجوي إلى سطح الأرض، ويتوغل في باطن الأرض إلى مركزها[٢]، فهي ذات تأثير كبير على الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية للدول[٣].

لم يكن مفهوم الحدود الحديثة معروفاً فيما قبل القرن الثامن عشر، وهو المفهوم القائم على أساس أن الحدود (***خط يفصل بين دولتين حيث تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى***)، إذ كانت الحدود عبارة عن تخوم واسعة من الأرض، أو شريط من الأرض، وكانت تشمل تلك المساحات في أحيانٍ كثيرة إقليماً بأكملهِ يفصل بين الدولتين، وهذا الإقليم عبارة عن (دولة صغيرة) أو مدينة يطلق عليها (الولاية) أو (المدينة الحاجزة)، وتحل من الناحية السياسية محل الحدود، فقد كانت تعد في الوقت نفسهِ إسلوباً للحماية وتضمن الدولة عن طريقها حماية أراضيها وسلامة أمنها أو للتخفيف من حدة التوتر بين نظامين من أنظمة الحكم المختلفة أو بين دولتين بينهما عداء تقليدي ، وأحسن مثال على ذلك، الولاية الحاجزة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وهي دويلة (الآق قوينلي) في ديار بكر وقد اختفى هذا النظام في معظم أنحاء العالم، بسبب الزيادة المطردة للسكان، والاستقرار، والحاجة إلى استغلال الأرض لسد حاجة السكان، فقد أدى إلى دمج هذه المساحات وإضافتها إلى أراضي الدول. وتبقى عملية تحديد الحدود وتخطيطها بين الدول مستندة أما على نظام الحياة التاريخية أو الاتفاقيات بموجب المعاهدات كما هو الحال في تحديد الحدود القائمة بين الدولة العثمانية والفارسية ، الأمر الذي خلق شكل الحدود الحالية بين العراق وإيران[٤].

إن المفهوم القديم للحدود أو المناطق الحدودية هو ما يعرف اليوم باسم (التخوم) التي تعرف على أنها إقليم خارجي أو شريط من الأرض ،تكون منطقة انتقالية بين الوحدات السياسية أو تفصل فيما بينها، وقد تصبح مناطق التخوم موضوع منافسة أو صراع بين دولتين أو أكثر، لان كل منها ترغب في ضم المنطقة إليها، وفي هذه الحالة تحل المشكلة بتحويل منطقة التخوم إلى خط حدود، ويتم ذلك بعدة طرق منها: أ ـ تقسيم منطقة التخوم بين الأطراف المتجاورة المتنازعة.

ب ـ تضم هذه المنطقة إلى أحدى الدول .

وفي كلا الحالتين يتحول إلى حدود ، وأحياناً تخلق مناطق سياسية معوضة أو مساعدة ضمن مناطق التخوم، وهي على عدة أنواع[٥] :ـ

١ـ مناطق الزحف أو التوسع .

٢ـ المناطق العازلة .

وكلا النوعين ممكن أن يتجول إلى دولة مستقلة حيادية.

٣ـ مناطق محايدة ، وهذه لا تتحول إلى وحدات سياسية مستقلة بل تدار من قبل دولة واحدة أو من قبل الدول التي تفصل بينها هذه المناطق.

٤ـ مناطق يطلق عليها مجال المصالحة أو مجال التأثير.

ثانياً: المشاكل الحدودية بين دول الجوار الجغرافي

إن عدم الاتفاق بين الحكومات أو الشعوب لدولتين متجاورتين أو أكثر، على موقع معين لخط الحدود الذي يفصل مقاطعاتهم ومن ثم سكانهم ، يثير الكثير من المشاكل التي قد تتطور إلى خلافات وصراعات وحروب، وهناك بعض الخصائص التي تعتبر أساسية في موضوع مشاكل الحدود:ـ

١ـ إن معظم الحدود السياسية هي حدود مصطنعة وليست من صنع الطبيعة وإن الإنسان هو الذي يحدد مواقع الحدود وليست الطبيعة، إلا أنه في المناطق الجبلية يكون خط تقسيم المياه هو الحدود الطبيعية بين دولتين.

٢ـ إن مشكلة الحدود في جوهرها مشكلة بشرية ، وأنها انعكاسات للعلاقات بين الدول نحو بعضها البعض.

٣ـ إن أي حد دولي قد يكون موضع نزاع في أي وقت من الأوقات، وإن غالبية الحدود السياسية التي تظهر لنا الآن خالية من المشاكل كانت في الماضي مثار للأزمات .

وقد تظهر مشكلة الحدود بين الدول لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو تاريخية، منها ما يرجع لغموض تحديد الحدود على الورق وعدم تثبيتها على الأرض، وقد تحدث بسبب دول غير معترف بوجودها من قبل بعض جيرانها[٦].

ثالثاً: طبيعة المنطقة الحدودية العراقية ـ الإيرانية

يشترك العراق وإيران بحدود برية طويلة تبلغ أكثر من (١١٠٠كم)[٧]، وحدود نهرية تتبع شط العرب ولمسافة تقارب(١٠٢كم)[٨] ، ولم ترسم الحدود في هذه المنطقة مجرد رسم خط هندسي ذي طبيعة جغرافية، فقد واجه الخبراء المتخصصون في ترسيم الحدود اعتبارات ذات طبيعة متعددة الجوانب ومتناقضة على جانبي المنطقة المتنازع فيها، إذ يلاحظ أن:

١ـ المنطقة تتوسط عالمين مختلفين حضارياً وعرقياً (الفرس شرقاً) و(العرب غرباً) مع تداخل العرب ضمن حدود الدولة الفارسية في إقليم (عربستان)، ويزداد عمق الخلاف على جانبي المنطقة بوجود اختلافات مذهبية مما أثار صدامات عبر التاريخ، ومن جهةٍ أخرى فأن شمال هذه المنطقة يسكنها مسلمون من أصل (هندو ـ أوربي) وهم الأكراد، وتعد منطقتهم (جبال كردستان) موطناً تاريخياً استوطنته هذه القبائل منذ مئات السنين، وهم أكثر اختلافاً وتمسكاً بأعرافهم وتقاليدهم[٩].

٢ـ موقع المنطقة الجغرافي وقربها من مصبات الأنهار في الخليج العربي، خاصةً شط العرب، ومطالبة كل جانب بالسيطرة على هذا المنفذ المهم، والتي غالباً ما يتم الاتفاق عليها في المعاهدات والبروتوكولات تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل المخططين أثناء وضع المخططات المتعلقة بترسيم الحدود[١٠].

٣ـوجود المناطق التجارية وعقد المواصلات البرية المهمة في المنطقة المنبسطة أو المناطق القريبة منها ، وأهمها بغداد والبصرة وتبريز، أدى إلى محاولة كل جانب من وضعها في دائرة نفوذها، وهو ما أدى إلى نشوء صراعات تاريخية متعددة[١١].

ينطوي تاريخ هذه الحدود على أربعة قرون من العلاقات غير الودية بين الإمبراطورية العثمانية والفارسية، والتي بدأت منذ السيطرة العثمانية على (العراق) في العام ١٥٣٤ وتحويله إلى ساحة للنزاع بين السلاطين العثمانيين وملوك الفرس، وحتى اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ وخروجها منهزمة، وقد ورث العراق مشاكل الحدود هذه مع قيام الدولة العراقية في ١٩٢١، وحتى الوقت الحاضر[١٢]

.

لقد كان للدوافع السياسية والعوامل الجغرافية والحضارية واللغوية والدينية تأثيراً كبيراً في عملية ترسيم الحدود، ومواقف الدول المتصارعة في المنطقة، كما أن التخوم بين الدولتين غير واضحة وغير مستقرة في هذه المنطقة ، حيث تناوب كلا الجانبين السيطرة عليها في أوقاتٍ مختلفة.

ولم تكن الحدود العراقية ـ الإيرانية بشكلها الحالي حدوداً ثابتة بل هي مجرد الصورة الأخيرة للتجاوزات الإيرانية على الأراضي العراقية عبر التاريخ الطويل، والتنازلات المستمرة من قبل القوى الاستعمارية المحتلة لأرض العراق (العثمانيين) و(البريطانيين) من جهة، والحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاستقلال من جهةٍ ثانية، لمساحات من الأرض العربية ـ العراقية لصالح إيران. ولذلك اتخذت هذه الحدود في كل مرحلة من مراحل التاريخ صورة مختلفة، وإن مدناً عديدة مثل (بانة) و(سربيل زهاب) و(كرند) و(قصر شيرين) و(نفط شاه) و(سومار) لم تكن مدناً إيرانية حتى وقتٍ قريب، وإنما جرى ضمها إلى الأراضي الإيرانية على مراحل بطيئة لكنها دؤبة.

وقد اتبعت الحكومات الإيرانية المتعاقبة عدة سياسات لتحقيق ذلك منها[١٣]:

١ـ سياسة التدخل في الشؤون الداخلية، مستغلةً المشاكل الداخلية التي كان يعاني منها العراق أبان العصر العثماني، خاصةً في ولاية (شهرزور)، التي تضم السليمانية وأربيل وكركوك كمحاولة لفرض نفوذها السياسي على تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة، أدى هذا الأسلوب إلى انتزاع مدن عراقية مهمة في سهل شهرزور.

٢ـ لم تكن إيران تعلن بصفة رسمية عن حدودها البرية ولم تثبتها، وكانت تعمد على التجاوز على بنود المعاهدات بعد توقيعها، لفرض واقع جديد يستدعي عقد معاهدة جديدة.

٣ـ إن معظم المعاهدات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، كانت تراعي الوضع القبلي عند المناطق الحدودية، حيث أقرت وحدة العشيرة وراعت دون شطرها، بأن تثبت تبعية كل قبيلة لأحدى الدولتين ، وتركها تتحرك بحريةٍ بين مشاتيها ومصايفها مما شكل ذلك عاملاً متحركاً، ومناقضاً لمبدأ ثبات الحدود واستقرارها، وخلق وضعاً قانونياً معقداً بسبب ازدواجية السيادة على أفراد القبائل، وعل أراضيها في الوقت نفسه . وقد استغلت الحكومات الإيرانية هذا العامل المتحرك في دفع حدودها مع العراق

والتوسع على حساب الأراضي العراقية تدريجياً، بدفعها للقبائل الفارسية واللورية* غرباً من جهة، وتشكيل نسبة عددية إيرانية في تلك المناطق تمهيداً لسلخها لصالحها من جهةٍ ثانية.

٤ـ سياسة الزحف المستمر،واستخدام القوة العسكرية عند المنطقة الحدودية لفرض الأمر الواقع بالقوة، ثم تأكيده بالوسائل السياسية والمعاهدات الدولية، كما كانت تتوخى تغيير تلك المناطق المستولى عليها وتغيير أسماءها لتغدو جزءً من بلاد فارس.

الحقيقة المهمة في هذا الجانب هو سياسة التوسع الدائب من قبل الجانب الإيراني، يقابلها سياسة السكوت من قبل الدولة العثمانية، هما المسؤلان عن سلب العراق لأجزاء ومدن مهمة من أراضيه الشرقية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى كثرة المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدولة العثمانية، سواء كان ذلك في الأراضي التركية، أو الولايات العربية الواقعة تحت سيطرتها، مما يدفعها إلى التغاضي عن التجاوزات الحدودية.

المبحث الثاني

مشاكل الحدود وأثرها في إعادة التوزيع المكاني للمدن الحدودية.

لعبت الحدود دوراً مهماً في العلاقات العراقية ـ الإيرانية، وكان لها أبعاداً جغرافية وتاريخية تمخض عنها الشكل النهائي للحدود الشرقية العراقية، كما أثارت صراعاتٍ وحروب عديدة خلال مراحل تاريخية مختلفة، ومرت العلاقات العراقية ـ الإيرانية بالمراحل التالية:ـ

١ـ العلاقات في عهد الدولة العثمانية (فترة الاحتلال العثماني)، من القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى .

٢ـ العلاقات في عهد الانتداب البريطاني، (بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الدولة العراقية المستقلة ١٩٢١).

٣ـ العلاقات في عهد الدولة العراقية المستقلة منذ ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر.

إن جذور الخلاف السياسي ـ العسكري بين العراق وإيران قديم، حدث معظمه على ارض العراق منذ القرن السادس عشر، وللوقوف على أصل هذا الصراع ونتائجه، لا بد من التطرق إلى لمحة تاريخية موجزة حول ذلك، فبعد تأسيس الدولة (الصفوية) في العام ١٥٠٠ على يد الشاه (إسماعيل الصفوي)، أقدمت على الاستيلاء على أرض العراق في العام ١٥٠٨، فأدركت الدولة العثمانية أهمية هذهِ المنطقة، الأمر الذي أذن ببدء الصراع بين الدولتين للسيطرة عليها، وقاد في النهاية إلى معركة (جالديران) في العام ١٥١٤، حيث تمكنت الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على مساحات واسعة من الشرق العربي، محتلةً بذلك أرض العراق وسوريا ومصر كما احتلت ولاية (تبريز) الإيرانية، وبقي النفوذ العثماني في هذا الجزء المهم من العالم يتأرجح بين مدٍ وجزر، إذ تمكنت الدولة الصفوية من السيطرة على العراق باحتلال بغداد في العام ١٥٣٠، إلا إنها سرعان ما انسحبت منها لصالح العثمانيين في ١٥٣٤، كما دخلت ولاية البصرة تحت

النفوذ العثماني في العام ١٥٤٦، الأمر الذي سهل عليها بسط نفوذها على جميع المناطق المحيطة بالبصرة شرقاً وغرباً وجنوباً فشمل ذلك ولاية عربستان والحويزة وعشائر ما بين البصرة والإحساء باتجاه القطيف والبحرين ومسقط [١٤] .

ونظراً لانشغال الدولة العثمانية في السنوات اللاحقة في التوسع نحو أوروبا، أقدمت الدولة الصفوية على السيطرة والتوسع في (أذربيجان) وزحفت نحو (أرضروم) الأمر الذي دفع السلطان العثماني بالتوجه نحو الشرق ثانيةً، والمتتبع لأحداث التاريخ يلاحظ أن الحكومات الفارسية أتبعت إستراتيجية خاصة مع العثمانيين وهي عدم المجابهة عسكرياً في معارك خاسرة بل الانسحاب التدريجي إلى داخل الأراضي الإيرانية إبعاداً للجيوش العثمانية، كما إن طول طرق المواصلات وصعوبة تموين الجيوش سيمنعهم من التوغل داخل إيران، لذلك نجد الشاه في العام ١٥٥٢ كان مصراً على إجراء المصالحة التي دفعت إلى أول معاهدة بين الدولتين [١٥]، جرى فيها تحديد الحدود ومناطق النفوذ، وحددت مصير المدن الحدودية الواقعة بين البلدين وكانت فاتحة للكثير من المعاهدات، والمزيد من السيطرة والهيمنة على الأراضي العربية.

المدن الحدودية ودورها في العلاقات (العراقية ـ الإيرانية)

إن الخلافات الفارسية ـ العثمانية متأتية من الرغبة المتبادلة بالسيطرة على الأراضي والمدن الواقعة عند الحدود بينهما (تمهيداً للسيطرة على الثروات الاقتصادية المختلفة ومنابع البترول)، مع عدم وجود ترسيم واضح للحدود من جهة، ووجود إمارات عربية صغيرة لا انتماء لها لأي من البلدين، وتتمتع بحكم ذاتي أو مستقل من جهةٍ ثانية [١٦]، علاوةً على الرغبة التوسعية نحو الأراضي العراقية والجزيرة العربية (الأراضي الدفيئة) وذلك لأهميتها الاستراتيجية والثروات الطبيعية التي تتمتع بها، فضلاً عن وجود مساحات من الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة في أراضي العراق، ووجود العتبات المقدسةِ فيه، كما أن العراق يفتح الطريق أمام (بلاد فارس) نحو البحر المتوسط [١٧]. والذي يعد واحداً من أهم الطرق البرية التي تربط بين آسيا والشمال الإفريقي وجنوب أوروبا .

التوزيع المكاني للمدن الحدودية

يمكن تقسيم المدن الحدودية التي كان لها دوراً بارزاً في الصراع الفارسي ـ العثماني إلى أربعة أقاليم رئيسية، وقد سلخت تدريجياً من الأراضي العربية (العراقية) وألحقت بإيران، وإن العديد من التجاوزات أقرتها المعاهدات بين الدولتين فيما بعد .

١ـ المدن الحدودية الواقعة في شمال العراق

وتمتد من التقاء حدود الدولتين إلى مدينة(أورمان)، وأهم إقليم في هذه المنطقة هو سهل(شهرزور) الذي يضم العديد من المدن المهمة، واحتفظ هذا الإقليم بحكم مستقل كأمارة حتى دخل تحت إدارة الدولة العثمانية في العام ١٥٦١ ،وعرف باسم (ولاية شهرزور)، وأصبح جزءًا أساسياً من أعمال المدن المركزية في العراق، والمدن التابعة لها أصبحت (سناجق) أو (ألوية) حسب القاعدة المتبعة في التقسيمات الإدارية العثمانية، وحتى أواخر القرن السادس عشر أصبحت ولاية شهرزور تتألف من (٢١) سنجقاً حال

وضع القواعد الإدارية في العراق، وأصبحت بذلك تشمل مناطق واسعة تصل شمالاً حتى الطرف الجنوبي من بحيرة (أورمية) وشرقاً إلى (سِنة)، يحكمها والي مقيم في قلعة عنبر (كلعنبر) جنوب مدينة السليمانية لاحظ الخارطة(١)، وقد أقرت الدولة الفارسية وضع هذه الولاية كجزء من الأراضي العراقية بتبعيتها للدولة العثمانية، في معاهدات١٥٩٠ و١٦١١ و١٦١٣، وبذلك رسمت حدود العراق البرية في هذا الجزء من العراق في ذلك العهد [١٨] ، إلا إن التجاوزات المستمرة على المدن التابعة لهذه الولاية، والتدخل المستمر في شمال العراق بشكلٍ خاص أدى إلى سلخ أجزاء واسعة منها لصالح الأراضي الإيرانية، وأصبح خط الحدود الحالي يقسم إقليم شهرزور إلى قسمين العراقي وهو ما يشكل اليوم محافظات السليمانية وأربيل (كردستان العراق) وجزء من كركوك، والقسم الآخر في إيران ويشمل (كردستان إيران) و(أردلان) وجزء من إقليم كرمنشاه وأذربيجان الغربية .

ومن المدن المهمة التي سلخت من الأراضي العراقية وكانت تابعة لولاية شهرزور:

أ ـ **مدينة سِنة**: خلال الفترة من ١٦٢٢ ـ١٦٣٨ الأمر الذي جعل الحدود العراقية ـالإيرانية تتخذ شكلاً غائراً في الأراضي العراقية، وتعتبر هذه المدينة من المنافذ المهمة باتجاه شهرزور [١٩]،وقد أمسى هذا المنفذ بمثابة الجسر الذي تدخلت من خلاله الحكومات الإيرانية المتعاقبة في شمال العراق، والمدن الحدودية الأخرى مثل: مدينة أشني وهي من ألوية ولاية شهرزور ، وتقع اليوم عند بداية الحدود العراقية ـ الإيرانية، بين خط الحدود وبحيرة (أورمية) أو (رضائية) وأصبحت تابعة لإمارة راوندوز منذ أواخر القرن التاسع عشر.

ب ـ **مدينة لاهيجان**: تقع إلى الجنوب من أشني وهي اليوم مقابل خط الحدود في الجانب الإيراني وكانت تابعة ادارياً لولاية بغداد حتى ألحقت بإمارة راوندوز [٢٠]،ثم أصبحت جزء من إقليم أذربيجان الغربية، ولهذه المدينة أهمية استراتيجية إذ إن موقعها جعلها تتحكم في طرق القوافل فضلاً عن كونها مشرفة على بعض المقاطعات الإيرانية مثل ساو جيلان و مراغة.

ج ـ **مدينة بانة** : تقع شمال كردستان (أردلان) في الجانب الإيراني إلى الشرق من مدينة السليمانية العراقية، وفي عهد الدولة العثمانية كانت وكانت تابعة لولاية الموصل في القرن السادس عشر، وحصلت على حكماً ذاتياً أثر ضعف الدولة العثمانية، مما شجع الدولة الفارسية بالاستيلاء عليها [٢١] .

د ـ **مدينة مريوان**: كانت واحدة من المدن التابعة لإقليم شهرزور، وهي اليوم تابعة لكردستان إيران (أردلان)، وكما هو حال المدن الحدودية الأخرى دخلت تبعيتها إلى الدولة العثمانية في القرن السادس عشر إلى أن تنازلت عنها لإيران بموجب معاهدة (زهاب) ـ كما سيأتي ذكرها لاحقاً ـ واستغلت هذه المنطقة الحساسة فيما بعد للتدخل والسيطرة على المدن العراقية المجاورة لها [٢٢].

هـ ـ **مدينة أورمان**: وهي مدينة مهمة يتبعها عدد كبير من القرى وتشكل اليوم ما يعرف بإسم (شهرستان أورمان) وكانت تابعة لإقليم كرمنشاه حتى القرن السادس عشر، حيث ضمت مع إمارة أردلان إلى الدولة العثمانية، وخلال الفترة ١٦٢٢ ـ ١٦٣٨ سلخت مع مدينة سِنة وضمت إلى الأراضي الإيرانية ، ثم عمدت الدولة الفارسية إلى انتزاع العديد من المدن والقرى العراقية المجاورة في منطقة (حلبجة) بحجة إنها تابعة لمدينة أورمان، ولم يتبقى اليوم سوى (١٧) قرية تابعة لقضاء (حلبجة) وناحية (خورمال) في العراق، وباقي القرى والبالغة(١٠٠) قرية أصبحت ضمن حدود الأراضي الإيرانية ومنها (باوه) في إقليم شهرزور [٢٣].

٢ـ المدن الحدودية الواقعة في وسط العراق الأعلى (من درتنك إلى نفط شاه) [٢٤]

ويمتد خط الحدود الحالي من (أورمان ـ حلبجة) إلى (نفط شاه ـ نفط خانة) وكما هو مبين في الخارطة (١)، حيث اقتطعت مساحة واسعة من الأراضي العراقية، تعرف باسم إقليم (حلوان)، وهو من الأقاليم الغنية المهمة، وضم بأكمله إلى الجانب الإيراني، كما يعرف اليوم باسم (شهرستان قصر شيرين)، ويشمل إقليم (حلوان) أراضٍ ذات مساحاتٍ واسعة، وعدت مدن خانقين وأربيل جزء منها خلال القرن العاشر الميلادي، إلا إن مدن هذا الإقليم تدهورت في عهد السلاجقة بسبب الصراعات السياسية والظواهر الطبيعية، إذ تعرّضت إلى الزلازل ، وزاد اضمحلالها بعد سقوط بغداد بيد المغول في القرن الثالث عشر الميلادي، وأخذ مركز الثقل الحضاري يتحول من المدن الرئيسة إلى القرى والأرياف إذ ضمت نواحيها أكثر من (٣٠) قرية حتى القرن الرابع عشر، وهي ظاهرة عامة شهدتها مدن العراق عموماً، ونتيجةً لما تعرّض له إقليم حلوان اندثر هذا الاسم تدريجياً، وتعرف اليوم باسم (سربل) أي رأس الجسر، وعرفت بعض من أجزائها بإسم (درتنك)، وعلى ما يبدو أن مدناً عديدة نشأت في موضع هذا الإقليم في القرن الخامس عشر على آثار مدينة حلوان المندثرة والتي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا، ومنها (زهاب، كرند، بشيوه، سربيل زهاب، ، قصر شيرين ، نفط شاه، سرمين، خسرو آباد، رزنة، منصور بيك) ولم يكن إقليم درتنك موضع خلاف حدودي بين الدولة الفارسية والعثمانية حتى العام ١٦١٨، إذ تنازلت عنه الدولة العثمانية مقابل ولاية (أخسخة) التي ضمت إلى بلادهم في شرق الأناضول [٢٥]، أي إن هذه المبادلة حصلت على حساب الأراضي العراقية التاريخية، كما أن لضعف الدولة وانشغالها في البلقان في القرن التاسع عشر مكن الحكومة الفارسية من احتلال معظم المدن الحدودية التابعة للإقليم، وهذا الأمر جعل الحدود العراقية ـ الإيرانية في هذا الجانب تقترب من الوسط باتجاه بغداد، ومن هذه المدن [٢٦]:

أ ـ **درتنك** : وهي من الألوية التابعة لولاية بغداد، مع المدن والقلاع التابعةِ لها أبان الحكم العثماني.

ب ـ **مدينة درنة** : وكانت تابعة لولاية بغداد، ثم ألحقت بولاية الموصل في القرن الثامن عشر من خلال تبعيتها لسنجق عراقي(باجلان) والتابع لنفس الولاية، وتقع اليوم ضمن إقليم (شهرستان قصرشيرين) الإيراني.

ج ـ **مدينة كرند** : وهي ذات موقع استراتيجي مهم ، ومن مدن الحدود التابعة لولاية بغداد، وقد اقتطعت من العراق في حدود ١٨٢٠.

د ـ **مدينة زهاب** : وهي مدينة حدودية قديمة، قريبة من مدينة درتنك، وكانت من ألوية ولاية بغداد، ثم دمج هذا اللواء مع لواء درنة وباجلان في القرن التاسع عشر، ويعد واحداً من المواقع الحدودية الحصينة للعراق، وتأتي هذه الأهمية من الموقع الجغرافي المتميز والمسيطر على طرق المواصلات في المنطقة، الأمر الذي أثار أطماع الدولة الفارسية، وتم الاستيلاء عليها إثر تجاوزات متكررة، وتعرف اليوم باسم (سربيل زهاب).

خارطة 1

المدن الحدودية في وسط وشمال العراق

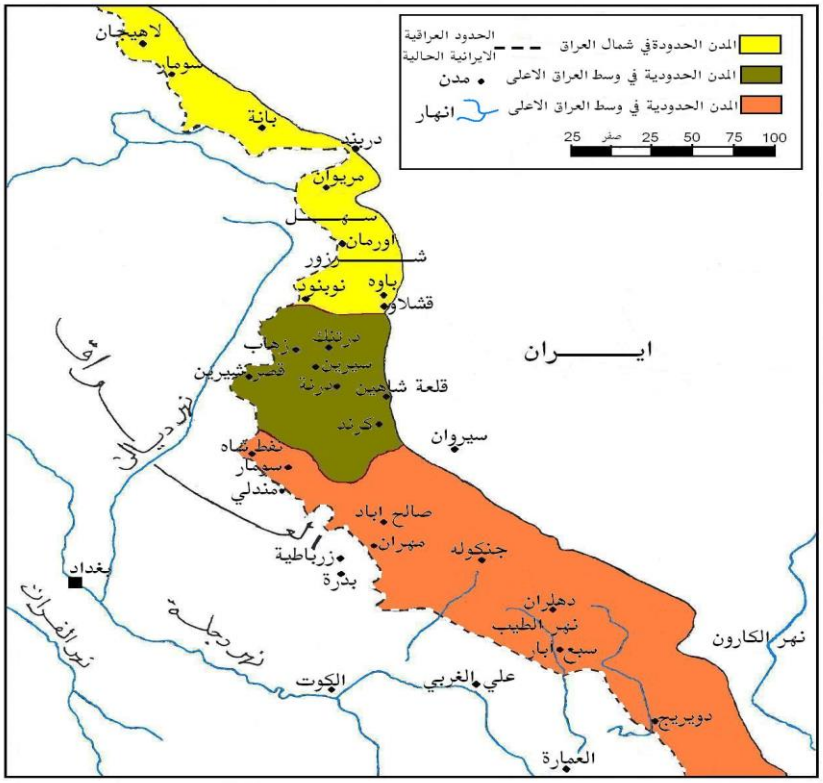

المصدر:ـ عماد عبد السلام رءوف واخرون، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1981

هـ ـ **قصر شيرين** : واحدة من المدن العراقية المهمة والتي كانت تابعة لإقليم حلوان الحدودي العراقي، في موضع بعيد عن خط الحدود الفاصلة بين الدولتين ورغم ذلك استولت عليها إيران في العام ١٨٢٠، بعد مدينة زهاب، وتأتي أهميتها من كونها منطقة آبار نفطية ، وتعرف اليوم باسم (نفط شاه).

جـ ـ المدن الحدودية الواقعة ضمن المنطقة الوسطى الأدنى في العراق

وتمتد من (نفط شاه حتى دهلران) حيث يبدأ إقليم (عربستان)، ويخترق خط الحدود الحالي عدة مناطق تابعة لطريق خراسان القديم و واسط و ميسان، وتمثل هذه المناطق الامتداد الطبيعي لأرض العراق من حيث التكوين الجيولوجي والتضاريس والمناخ، فضلاً عن الامتداد التاريخي لنفس العوامل الحضارية والاقتصادية التي صاغت الحياة في مدن العراق الأخرى، ولهذهِ المناطق ارتباط قوي بالمدن العراقية الأخرى، من ناحية القومية والعادات والنشاط الاقتصادي والاجتماعي وكانت تعد إقليما عراقياً واحداً.

ولقد عمدت الحكومات الفارسية المختلفة ولفتراتٍ زمنيةٍ ليست بالقصيرة للاستحواذ على هذه المنطقة، رغبةً منها بالسيطرة على المناطق المرتفعة المشرفة على السهل العراقي المجاور، والتحكم في الموارد المائية المتدفقة إليها ، ولهذا لجأت إلى محاولات مستمرة لأحداث تغييرات قومية في هذا الإقليم تمهيداً لاقتطاعهِ لصالح أراضيها، وكانت الوسائل المتبعة منسجمة مع الحياة القبلية غير المستقرة، حيث دفعت القبائل والأقوام الفارسية بشكلٍ مستمر للاستيطان فيها ، ومزاحمة القبائل العربية مثل قبائل (كعب، السواعد ،ربيعة، كنانة، الصقور، الخزرج) وكان ذلك سبباً في تغيير الصبغة العربية في المنطقة، ومهد لإيران مد نفوذها في هذه الأجزاء عسكرياً وسياسياً الأمر الذي دفع خط الحدود غرباً تحقيقاً للمصالح الآنفة الذكر، وأهم المدن الحدودية في هذا الإقليم[٢٧]:

أ ـ **مدينة سومار** : تقع هذه المدينة في وادي معروف باسمها ، وفيها مجرى نهر (كنكير) الذي يغذي مدينة (مندلي)، وفي العام ١٨٢٢ أدخلت هذه المدينة ضمن الحدود الإيرانية، وضمت إلى كرمنشاه، وبهذا برزت مشكلة توزيع مياه نهر كنكير، بين الأراضي الإيرانية ومدينة مندلي العراقية، وثمة مدن ونواحي عراقية أخرى تابعة لهذه المنطقة ضمت إلى إيران وتعرف اليوم باسم(شهرستان عيلام) منها مدينة (الصالح) جنوب سومار، وتسمى اليوم (صالح أباد) ومدينة (قلعة لان) وتابعة اليوم لمدينة(زنك أباد) .

ب ـ **مدينة مهران**: وهي من المناطق الزراعية العراقية الخصبة وكانت جزء من منطقة النهروان، وتعد من أغنى الأراضي العراقية ، وفيها عدة مدن منها (بادرايا) أو بدرة حالياً و(باكسايا) وتقع آثارها جنوب بدرة وكانت تابعة إلى واسط خلال العصر العباسي، أما مدينة بدرة فتقع على ممر يتصاعد ابتداءً من نهر (كلال بدرة) ماراً بـ (إيلام) عند مدخل ثغرة تؤدي إلى وادي (الكرخة) منتهياً عند (شاه آباد) على طريق خراسان، وهذا الطريق يعد من الطرق التجارية المهمة[٢٨]، ومن المدن المهمة في تلك

المنطقة مدينـة (مهران) الواقعة قرب مدينـة (زرباطية) وبدرة حالياً، ومدينة زرباطية تعتبر هي الأخرى من المدن القديمة والمهمة ذات الموقع الاستراتيجي ـ التجاري المهم، كونها تقع على طريق المنفذ الحدودي (عرفة) القريب من مدينة مهران الإيرانية، وتبعد عن مدينة بدرة بما يقارب، (١٤ كم)[٢٩].

ج ـ **مدن الطيب و دهلران** : وهي أراضي واسعة خصبة، كانت تابعة لمحافظة واسط، والطيب مدينة تتوسط المسافة بين واسط و خوزستان أو إقليم الأحواز العربي إلا إنها اندثرت في القرن الرابع عشر الميلادي، ونشأت على آثارها مدينة (بيان)، والتي أصبحت مركز لواء تابع لولاية بغداد في القرن السادس عشر الميلادي، إلا إن الأراضي التابعة لها استمرت تعرف بإسم (الطيب) خاصةً وإن النهر الذي يروي أراضيها يحمل نفس التسمية، وعلى ضفته نشأت مدينة دهلران أو (دليران) كما تعرف الآن، منذ القرن التاسع عشر الميلادي، واتخذت القبائل العربية الأراضي الممتدة بينها وبين نهر (دويريج) جنوباً موطناً لهم، كما انتشرت في مساحات واسعة بين باكستان و دهلران ونهري (كنجاجم) و(كانوي) الذي تقع عليه مدينة مهران المقابلة لمدينة (مندلي)، غير إن توسع القبائل الفارسية المستمر بغية السيطرة على الأراضي العربية دفع العرب للنزوح بعيداً عن أراضيهم بشكل تدريجي، ولم يبق بيد القبائل العربية سوى الضفة اليمنى لنهر دويريج منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي[٣٠]، لذا يعد هذا النهر الحد الفاصل بين الدولة الفارسية والعثمانية أي (إيران و العراق) في هذه المنطقة.

د- المدن الحدودية الواقعة في جنوب العراق (إقليم عربستان)

لقد لعبت إمارة عربستان أو (الأحواز) حالياً (الخارطة (٢)) دوراً كبيراً في تحديد طبيعة العلاقات العراقية ـ الإيرانية، من خلال موقعها الجغرافي المميز، إذ إنها كانت تمثل (الدولة الحاجزة) بين أراضي الدولتين الفارسية والعثمانية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ـ إذ كان العراق حتى تلك الفترة تحت السيطرة العثمانية ـ وبعد الحرب ونتيجةً لإنهيار الدولة العثمانية، ونهوض الدولة الإيرانية الجديدة بعد حركة (رضا خان) في العام ١٩٢١[٣١]، وفرض الانتداب البريطاني على العراق، وانشغالهم بحل المشاكل الداخلية، وبناء دولة مركزية في بغداد، أتاحت هذه الأسباب مجتمعةً الفرصة لإيران من أجل السيطرة على هذه الإمارة المهمة الفاصلة بين حدود الدولتين، خاصةً وإن الدولة المنتَدبة انصرفت نحو الشمال (ولاية الموصل) حيث الصراع الدبلوماسي مع تركيا، والتي كانت تريد ضم هذه الولاية إلى أراضيها، ولم يحسم الأمر إلا في العام ١٩٢٥، ولعل من أهم الأسباب التي دفعت إيران إلى ضم إقليم عربستان لأراضيها ، هو أن عرش العراق كان قد عُرِضَ في تلك الفترة على الشيخ خزعل (أمير عربستان) وهذا يعني انضمام هذا الإقليم إلى العراق، وحُسِمَت القضية لصالح إيران في العام ١٩٢٣، وأقرتها المعاهدات والاتفاقيات اللاحقة، كما أقرت المعاهدات السابقة انسلاخ أجزاء من هذا الإقليم لصالح إيران، وأصبح هذا الجزء المهم الغني بالثروات الطبيعية والمسيطر على الضفةِ اليسرى لشط العرب والحاوي على مساحات واسعة من

الأراضي الزراعية، وفيه أهم الأنهار وروافد شط العرب، تابعاً لإيران وفتح الباب أمامها لمزيد من المكاسب على حساب الأراضي العراقية ـ العربية.

خارطـــة 2

الموقع الجغرافي لاقليم عربستان

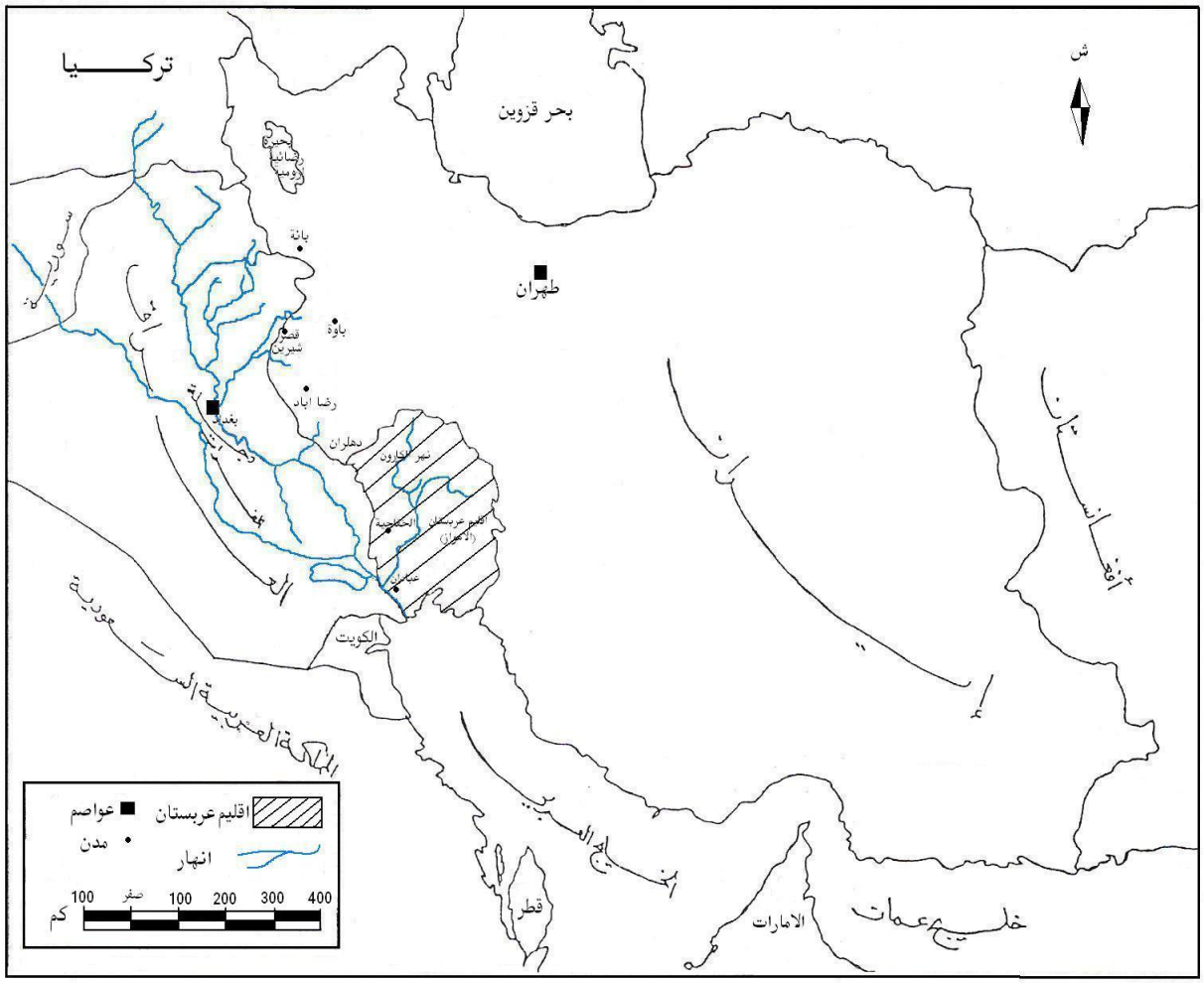

المصدر:- عماد عبدالسلام رءوف وآخرون، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد، 1981

المبحث الثالث
المعاهدات والاتفاقيات حول الحدود العراقية ـ الإيرانية

لقد ارتبط العراق بعلاقات سياسية غاية في التعقيد مع الدولة الفارسية، ولعقودٍ طويلة، اختلفت عن طبيعة علاقاته مع دول الجوار الأخرى، وكانت في معظمها قائمة على النزاعات والمشاكل الحدودية، التي تمخضت عنها العديد من المعاهدات والاتفاقيات خلال مراحل تاريخية متعددة ، بخصوص تثبيت الحدود وحل المشاكل المتنازع عليها،(لتحديد عائدية المدن والقرى الحدودية) ، وكانت الحكومة العثمانية ولأربعة قرون تمثل الجانب العراقي ملتزمة ومنفذة لمعظم بنود هذه المعاهدات ، فيما يلاحظ عدم التزام الحكومات الإيرانية المتعددة ببنود هذه المعاهدات، وعدم اعترافها ببعضٍ منها، أو التغاضي عن بعض البنود مما يجعل المشاكل الحدودية بين الدولتين في حالة تأزم مستمر منذ العام ١٥٥٤ ولغاية ١٩١٤، وفيما بعد هذا التاريخ عقدت المعاهدات بين الجانب الإيراني والحكومات العراقية الوطنية اللاحقة .

المعاهدات المتعلقة بالحدود البرية (المدن الحدودية)

وقد عملت هذه المعاهدات على تحديد طبيعة الأقاليم والمدن الواقعة عند الحدود وتبعيتها لأحدى الدولتين، ونتيجةً للتنازلات المستمرة من قبل الدولة العثمانية فقد دخلت الكثير من الأراضي العربية ـ العراقية تحت السيادة الفارسية، وثبتت رسمياً من خلال هذهِ المعاهدات وهي كما يلي:ـ

١ـ معاهدة أماسيه ١٥٥٤ .**

وهي أول معاهدة عقدت بين الدولة الفارسية (الصفوية) والدولة العثمانية وبموجب هذه المعاهدة: أ ـ تُتنَرَك ولاية قارص وقلعتها للدولة العثمانية .

ب ـ تحديد حدود ولاية شهرزور حلاً للنزاعات حولها ومنعاً لحدوث اضطرا بات على الحدود. وأصبح العراق في عهد الدولة العثمانية مؤلفاً من أربع ولايات(بغداد والبصرة والموصل و شهرزور)[٣٢].

٢ـ معاهدة فرهاد باشا ١٥٩٠ .

لقد أضافت هذه المعاهدة مناطق نفوذ جديدة للدولة العثمانية على حساب الأراضي العراقية، كما أقرت ما جاء في المعاهدة السابقة، وبموجبها اعترفت الدولة الفارسية بأن إقليم شهرزور بأكمله جزءٌ لا يتجزأ من العراق ويضم (٢١) لواء، ويشمل على مناطق واسعة تصل إلى الطرف الجنوبي من بحيرة (أورمية) أو (رضائية) شمالاً، وشرقاً إلى (سِنَة) أو(سنندج) ويحكمها والي يقيم في (كلعنبر) أو قلعة الورد جنوب مدينة السليمانية[٣٣]، كما أُعطيت ولاية (أورستان) و (تبريز) و (شيروان) إلى الدولة العثمانية[٣٤]، وقد أقرت معاهدة ١٦١١ و١٦١٣ تبعية ولاية شهرزور للدولةِ العثمانية، وبذلك رسمت هذه المعاهدة حدود العراق البرية في ذلك العهد[٣٥] .

٣ـ معاهدة نصوح باشا ١٦١١ .

بموجب هذه المعاهدة أُعيدت كل من تبريز و شيروان إلى الدولة الصفوية[٣٦].

٤ـ معاهدة ١٦١٣.

وقد تعهدت بموجبها الدولة الفارسية بعدم التدخل بالشؤون الداخلية للعراق، وعدم تقديم أي مساعدات للمتمردين في ولاية شهرزور[٣٧].

٥ـ معاهدة ساراو ١٦١٨.

تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن مدن (درنة) و(درتنك) التابعتين لولاية بغداد، إلى الدولة الفارسية ، مقابل تنازل الأخيرة عن ولاية (أخسخة) للدولةِ العثمانية[٣٨] .

ويلاحظ على جميع المعاهدات السابقة، فضلاً عن اتفاقيات العام ١٥٣٥و ١٥٦٨، كان تعريفها لبعض مناطق الحدود قاصراً على جزء معين من الحدود وغير واضح ، بالرغم من إن هذه المعاهدات قد رسخت حدود العراق البرية[٣٩] .

٦ـ معاهدة زهاب ١٦٣٩.

وعُرِفت كذلك باسم معاهدة مراد باشا ومعاهدة السلام[٤٠]، واعتُبِرَت أساساً للمعاهدات التي جاءت بعدها، بهدف توزيع مناطق النفوذ وتحديد الحدود بين الدولتين، وقد نظمت موضوع الحدود بين الدولتين على شكل مناطق أو مدن حدودية وبشكل أفضل مما جاء في المعاهدات السابقة، وقد نصت على:

أ ـ أن تكون المدن (درنة، بدرة، جصان، مندلي ، درتنك) ،مع السهول الواقعة بين درتنك و سرفيل وجميع القرى الواقعة غرب قلعة زنجير حتى قلعة سالم في ضواحي شهرزور وقلعة فزلجة وتوابعها[٤١]، والممر الجبلي(أوكلي) المتجه نحو شهرزور وقرية (بنجوين)، كلها تابعة للدولةِ العثمانية[٤٢]، أي جزء من الأراضي العراقية.

ب ـ أن تكون المدن والقلاع الواقعة في الجهة الثانية ابتداءً من (مندلي و درتنك وبيره وسردوي) والأراضي الواقعة شرق (سند جيرومیرابان) وتوابعهما[٤٣] وشرق قلعة (زنجير) و(أورمان) وتوابعهما و(مهران) وتوابعها، تابعة للدولة الفارسية[٤٤].

وأهم ما يلاحظ على هذه المعاهدة ـ بالرغم من أهميتها ـ أنها كانت تفتقر إلى ترسيمٍ دقيق لعدم كفاية الخرائط، وبُعدها عن الدقة المطلوبة، كما إن تحديد نقاط الحدود على أساس مناطق النفوذ في المدن والقرى والقلاع في المنطقة، وهو أمر صعب من وجهة نظر طبوغرافية، أي أن تكون الحدود الفاصلة بين الدولتين على أساس مساحات كبيرة، وليست خطوطاً محددة، كأن تكون مظاهر طبيعية كالسهول والجبال و الأنهار والبحيرات وغيرها. إضافة إلى عدم التزام الطرفين بالدقة الواجبة في تحديد الحدود، فكانت هذهِ المعاهدة سبباً في استمرار التوتر الحدودي، وقد حددت المعاهدة تبعية المدن والقرى، ولم تحدد تبعية القبائل المتنقلة في أرجاء المنطقة رغم أنها حاولت أن تلتزم بمبدأ وحدة العشيرة [٤٥].

٧ـ معاهدة المقاسمة ١٧٢٤.

وتَقرّر في هذه المعاهدة ترك الولايات الغربية الإيرانية إلى الدولة العثمانية، لذلك دخلت (كرمنشاه، أردلان، همدان) ضمن حدود الدولة العثمانية وتبعيتها تعود إلى ولاية

بغداد ، كما احتلت الجيوش العثمانية المتقدمة من الأناضول بموجب هذه المعاهدة (تبريز و كنجة)[٤٦].

٨ـ معاهدة أمير شرف ١٧٢٧.

وقد أقرت هذه المعاهدة دخول منطقة الحويزة تحت النفوذ العثماني وأكدت على بقاء مدن (همدان، كرمنشاه، إدلا، لورستان، فيلي، يزدجرد، سلطانية زيخال، أبهر، طارم العلوي) جميعها مع القرى الواقعة بين يزدجرد و طارم العلوي، وتلك القرى الواقعة على تبريز والقرى والقصبات في كنجة وتفليس تحت نفوذ الدولة العثمانية.

٩ـ معاهدة أحمد باشا ١٧٣١.

وقد أحدثت تغيرات بحدود الدولة العثمانية (الحدود العراقية) الشرقية، فقد أقرت بقاء (درنة و درتنك) ضمن الأراضي العراقية، وأعادت الولايات (تبريز،أردلان، همدان، كرمنشاه، لورستان، الحويزة) إلى إيران ثانيةً وكذلك الحال في المعاهدات اللاحقة (١٧٣٢،١٧٣٩) إذ تم الاتفاق على إعادة الحدود على ما كانت عليه، والتي أقرتها معاهدة زهاب ١٦٣٩[٤٧] .

١٠ـ معاهدة كردن ١٧٤٧.

وقد عُرفت بإسم معاهدة(نادر شاه) وقد أكدت على أن تكون الحدود بين الدولتين على أساس ما أقرته معاهدة زهاب [٤٨] .

١١ـ معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣.

لقد شملت هذهِ المعاهدة على بنود كثيرة لتسوية الخلافات بين الدولتين لكن فيما يتعلق بمسألة الحدود، أكدت المعاهدة على بقاء الحدود كما كانت سابقاً وفق بنود معاهدة زهاب، وأهم الملاحظات حول هذهِ المعاهدة إنها جاءت عامة ولم تعالج المشاكل القائمة بدقة خاصةً وإن الخلاف بين الطرفين كان أكثر عمقاً وحال دون تطبيق بنود المعاهدة المتفق عليها[٤٩]، خاصةً تلك التي لها علاقة بحسن الجوار، وبقيت الكثير من مسائل الحدود معلقة كإقليم عربستان، حيث كانت السيادة غير تامة عليه من قبل الدولة العثمانية، حيث كان لا يزال يتمتع بحكم مستقل من قبل القبائل العربية بإمارة (الشيخ خزعل)، كما إن الحدود بين المقاطعة الفارسية (شستر) وبين ولاية البصرة غير محددة بشكلٍ تام[٥٠].

١٢ـ معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧.

بموجب هذه المعاهدة تمّ وضع الأسس الكفيلة لحل جميع المشاكل الحدودية ومشاكل القبائل ورسمت خط الحدود بين الدولتين (العراق وإيران)، وأهم ما يميز هذه المعاهدة إنها أول معاهدة تنص على تحديد الحدود النهرية ومشاكل التنظيم الملاحي في شط العرب، وفتحت الباب أمام المعاهدات اللاحقة لتناول موضوع الحدود النهرية بشكل أكثر تفصيلاً ، كما تم التوقيع على هذهِ المعاهدة بعد وساطة بريطانية ـ روسية، خاصةً وإن لهما مصالح في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، لذا بدأتا بالتدخل في الشؤون الداخلية لكلا الدولتين[٥١]، كما لعبت دوراً مهماً في العلاقات العراقية ـ الإيرانية

وحسم النزاع بين الإمبراطورية العثمانية والفارسية. وكانت فاتحة لتقديم تنازلات مستمرة من قبل الدولة العثمانية لصالح إيران كمكاسب على حساب الأراضي العراقية.

وفيما يتعلق بتحديد الحدود البرية التي تضمنتها هذه المعاهدة، فقد تنازلت بموجبها الدولة العثمانية على جميع الأراضي الكائنة في القسم الشرقي من منطقة زهاب (القسم الجبلي) لصالح إيران[٥٢]، والتي ضمت أيضا مدناً عراقية حدودية، مثل (بانة، سربيل زهاب، كرند، قصر شيرين، نفط شاه، سومار، مهران، دهلران) مما جعل الحدود العراقية الإيرانية في هذه المنطقة تبدو مقعرّة وحتى يومنا هذا باتجاه العاصمة بغداد[٥٣]، وهذا يعني إن العراق فقد منطقة جبلية استراتيجية مهمة أضيفت كمكاسب إلى إيران ، كما تنازلت الدولة العثمانية عن مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة عبادان ومرساها والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب والتي كانت تعتبر من الموانئ العراقية المهمة، وبذلك انسلخت منطقة عربستان من العراق في مقابل أن تتنازل الحكومة الفارسية عن مطالبتها في مدينة السليمانية ومنطقتها[٥٤]. ومع ذلك لم يباشر بتنفيذ المعاهدة برغم وضعها موضع التنفيذ لثلاث مرات وذلك بسبب الحروب التي مرّت بها المنطقة وأوروبا في تلك الفترة***.

١٣ـ معاهدة عام ١٨٦٩.

وهي آخر معاهدة عقدت بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية على الوضع الراهن على الحدود وحل المشاكل عن طريق المفاوضات [٥٥]، وما تلاها كانت مجموعة من (البروتوكولات) بين الدولتين أو معاهدات جديدة بين إيران والانتداب البريطاني (ممثلاً عن العراق) أو الحكومات العراقية اللاحقة بعد حصوله على الاستقلال، خاصةً وإن المشاكل الحدودية استمرّت عالقة مع عدم تطبيق بنود المعاهدات المتفق عليها.

١٤ـ بروتوكول طهران ١٩١١.

إذ تم الاتفاق بين الدولتين الفارسية والعثمانية بتأثير روسي ـ بريطاني على توقيع هذا البروتوكول في العاصمة الإيرانية والذي نصّ على تشكيل لجنة رباعية مكونة من ممثلي الدول الأربعة لرسم خط الحدود وإنهاء المشاكل المتعلقة بها[٥٦]، واعتماد بنود معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ لتحقيق ذلك[٥٧]، وهذا يؤكد اعتراف إيران بهذه المعاهدة لتعيين خط الحدود، لكن وجد أن هذا البروتوكول موجز ولا يفي بالغرض لذلك تمّ توقيع بروتوكول آخر .

١٥ـ بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣.

ويلاحظ أن معظم بنود هذا البروتوكول كانت تخص تحديد الحدود النهرية في شط العرب، أما فيما يتعلق بالحدود البرية، فكان الاتفاق على اعتماد معاهدة أرضروم الثانية، فلاً عن وضع خرائط دقيقة ذات تفاصيل طبوغرافية كثيرة استخدمت في تعيين الحدود إضافة إلى الجسور والحدود الإدارية للولايات والمحافظات، كما وضِع خط جديد على الطبيعة للحدود بين مندلي والحويزة، كما تمّ تعيين ما يقارب من (١٨٦٨كم) من الحدود البرية من الخليج العربي جنوباً حتى جبال (أرارات) شمالاً، عدا منطقة قريبة

من مدينة تقع شرق الحدود التركية ـ الإيرانية الحالية[٥٨]، وقد بدأت عمليات تحديد الحدود فعلياً على الأرض من قِبل لجنة الحدود الرباعية والمشكلة في العام ١٩١٤، من ممثلين عن الدولتين صاحبتي الشأن والدولتين الوسيطتين (بريطانية وروسية) ، وأُسقِطَت التفاصيل على الخرائط والملاحق، مُنهيةً بذلك الأعمال الفنية والنزاعات الحدودية[٥٩]، إلا إن أعمال هذه اللجنة توقفت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا في الحرب والتي نتج عنها تغيير في خارطة العالم السياسية وتغيير واقع منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بانهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور العراق ككيان سياسي تحت الانتداب البريطاني ثم حصوله على الاستقلال المشروط في العام ١٩٢١ ونتج عن ذلك فيما يتعلق بالعلاقات العراقية ـ الإيرانية: أـ تجدد المشاكل الحدودية والنزاعات خاصةً فيما يتعلق بالحدود النهرية والمدن الحدودية الواقعة جنوب العراق . ب ـ عدم اعتراف إيران بالعراق كدولة مستقلة حتى العام ١٩٢٩. جـ ـ عدم اعتراف إيران بكل المعاهدات السابقة بشأن الحدود مع الدولة العثمانية، والذي زاد من صعوبة الأمر الإضطرابات الداخلية التي كان يعاني منها العراق خاصةً في إقليم (كردستان) شمال العراق[٦٠].

١٦ـ معاهدة عام ١٩٣٧.

وهي من المعاهدات المهمة والتي عقدت بعد اعتراف إيران بالحكومة العراقية، وتأتي أهميتها كونها تناولت ثلاث اتفاقيات رئيسية :

أ ـ معاهدة الصداقة، ب ـ معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية، جـ ـ حل المشاكل الحدودية البرية والنهرية، وفيما يتعلق بالحدود البرية فقد أقرت هذهِ المعاهدة إعادة العمل ببروتوكول علم ١٩١٣، ولجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤.

١٧ـ معاهدة الجزائر ١٩٧٥.

والتي تمّ عقدها بوساطة جزائرية وقد تضمنت ثلاث بروتوكولات ملحقة بها تناولت مواضيع: الحدود النهرية والبرية وحسن الجوار وأمن الحدود، وهي آخر المعاهدات الحدودية الموقع عليها بين الدولتين، وقد قدّم فيها العراق تنازلات كثيرة لصالح إيران خاصةً فيما يتعلق بمسألة الحدود النهرية، أما فيما يتعلق بالحدود البرية فقد اتفق الطرفان على اعتماد المعاهدات السابقة والبروتوكولات الملحقة بها لتعيين خط الحدود البرية بين الدولتين ، بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود ١٩١٤، وإعادة بناء الدعامات المثبتة في اتفاق ١٩١٣، وهي (١٢٦) دعامة ، كما شُيدَت (٥٩٢) دعامة جديدة على امتداد خط الحدود لمنع الالتباس، وإعادة مدن (سيف سعد، زين القوس، ميمك) إلى الأراضي العراقية [٦١]. وأهم ما يميز (زين القوس) كونها تقع على هضبة يتراوح ارتفاعها (٢٠٠ ـ٥٠٠م) تقع شرق خانقين ، شمال نفط خانة وتبلغ مساحتها (١٢٠كم) وفيها مخفر (سربند) الستراتيجي المسيطر على مدينة خانقين، كما تسيطر على المنطقة المحيطة به حيث يمر خط النفط الإيراني الذي يربط قصر شيرين بنفط شاه ، وكذلك الحال بالنسبةِ (لسيف سعد) فهي هضبة تقع جنوب شرق مدينة مرزوك وقزانية العراقيتين، بشكل محدب نحو الأراضي الإيرانية حيث يقع جبل

ميمك والذي يقطع خط الحدود عند منطقة تقسيم المياه،تبلغ مساحتها (١٢٠كم)،وإن سيطرة إيران على هذه الهضبة يمكنها من التجاوز على الأراضي العراقية المجاورة لها، أما (جبل ميمك) الذي يتراوح ارتفاعه (٢٠٠-٥٠٠م) فيقع في الأراضي العراقية في المنطقة المحدبة من الحدود العراقية الإيرانية جنوب شرق مندلي[٦٢].

من الملاحظ على هذه المعاهدات أن الجانب السياسي هو الطابع الغالب فيها على حساب الجانب الفني والحقوق الجغرافية المتعارف عليها، خاصةً فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٧٥[٦٣]، إذ أراد الطرفان التخلص من الضغوط التي يواجهها في الداخل، لكنها لم تكن حلاً لمشكلات الحدود وخاصةً فيما يتعلق بالحدود البرية، إذ نص الاتفاق على عودة المدن الحدودية (سيف سعد، زين القوس، ميمك) إلى الأراضي العراقية، إلا إن عدم تنفيذ هذا الجانب من الاتفاق فور المصادقة عليه كما هو حال شط العرب، الأمر الذي دفع بالعراق ـ في السنوات اللاحقة لهذه المعاهدة ـ إلى إلغائها من جانبٍ واحد، واعتبار شط العرب عراقياً بالكامل، فكانت الفتيلة التي ساهمت في تطور الخلاف الحدودي العراقي ـ الإيراني إلى صراع عسكري دام ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨).

الخلاصة

١ـ لم تكن الحدود البرية العراقية ـ الإيرانية بشكلها الحالي حدوداً ثابتة عبر المراحل التاريخية المختلفة، وما وضعها الحالي إلا المحصلة النهائية للمواقف السياسية والصراعات العسكرية للحكومات المتعاقبة لكلا البلدين والدول الاستعمارية التي كانت مسيطرة على الأراضي العراقية لعقودٍ طويلة، لذا اتخذت هذه الحدود في كل مرحلة من مراحل التاريخ صوراً مختلفة.

٢ـ العديد من المدن والأقاليم الحدودية لم تكن إيرانية حتى وقتٍ قريب، وإنما جرى ضمها إلى الأراضي الإيرانية على مراحل بطيئة دءوبة، ضمن إستراتيجية اتبعتها الحكومات الإيرانية منذ العام ١٥٣٤، يقابلها التنازلات المستمرة عن الأراضي العربية من قبل الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني المسيطرين على العراق.

٣ـ كان للحدود دور مهم في رسم العلاقات بين الدولتين التي تراوحت بين الحلول السياسية والدبلوماسية والمتمثلة بعقد الاتفاقات والمعاهدات، وبين النزاعات التي تطورت في كثيرٍ منها إلى حروب، وفي المحصلة النهائية تظهر بشكل مكاسب جديدة للجانب الإيراني، على حساب الأراضي العراقية .

٤ـ يمكن تقسيم المدن الحدودية التي كان لها دور بارز في العلاقات العراقية ـ الإيرانية على مر العصور، إلى أربع أقسام رئيسة وكما هو واضح في الجدول (١).

٥ـ تعد إيران دولة كبيرة في الشرق الأوسط ،ولها ثقل سياسي واقتصادي فضلاً عن سيطرتها على ثروات طبيعية وبشرية مهمة في المنطقة، لذا فإن استقرار العراق يحتاج إلى استئناف العلاقات مع دول الجوار الجغرافي وخاصةً إيران، كما تحتاج الحكومة العراقية إلى تأييد دول الجوار ومساندتها من اجل تحقيق الأمن والحصول على الطاقة ومن ثم بدء عمليات الإعمار ، وتعتبر إيران واحدة من الدول المعول عليها في المرحلةِ المستقبلية.

غير أن ما يثير القلق في المرحلة الراهنة هو ما تعاني منها المدن الحدودية خاصةً في القسم الجنوبي من العراق، إذ يتدفق إليها العشرات من الإيرانيين بهدف زيارة العتبات المقدسة إلا انه من جانبٍ آخر كان ذلك مشجعاً على القيام بإعمال غير قانونية داخل الأراضي العراقية، متمثلة بشراء المواد المسروقة كالسيارات ومحولات الكهرباء والمواد المعدنية، فضلاً عن تهريب النفط والأسلحة والمخدرات ، والتي أصبح لها أسواقاً وعملاء عبر المسالك البرية والبحرية الأمر الذي سهل من جانب آخر على تدفقها إلى دول مجلس التعاون الخليجي. ولضمان استمرار علاقات ودية بين الجانبين العراقي والإيراني واستثماره بما يخدم البلدين مستقبلاً ، يحتم إيقاف عمليات التسلل المستمرة ، والسيطرة على الحدود البرية والنهرية ، لعدم إثارة مشاكل جديدة خوفاً من أن تتطور إلى خلافات تضر بمصالح البلدين.

دول (١)

التوزيع المكاني للمدن الحدودية في العراق

المناطق الحدودية	المدن	تاريخ ضمها إلى إيران
شمال العراق	يمتد من التقاء حدود الدولتين و إلى مدينة اورمان ويضم (إقليم شهرزور) الذي يشمل مدن مثل سِنة، لاهيجان، بانة، دربند، سومار، مريوان، اورمان	تم التنازل عنها في معاهدة زهاب ١٦٣٩، واتفاقيات السنوات السابقة.
وسط العراق الأعلى	يمتد من مدينة (اورمان ـ حلبجة) إلى مدينة (نفط شاه ـ نفط خانة) ويعرف بإقليم حلوان الذي يعرف اليوم باسم (شهرستان ـ قصرشيرين) ومن مدن هذا الإقليم درتنك، درنة، كرند، زهاب، قصر شيرين	خضع للسيطرة الإيرانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧
وسط العراق الأدنى	يمتد من (نفط ـ شاه) حتى (دهلران) وأهم مدن هذه المنطقة سومار، الطيب، مهران، دهلران.	خضع للسيطرة الإيرانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧
جنوب العراق	عربستان ويعرف اليوم باسم (الأهواز)، ويقطنه سكان و قبائل من أصول عربية، وعدت هذه المنطقة في القرون الماضية دولة حاجزة بين إمبراطوريتين.	ضمت إلى إيران في ١٩٢٣ وأقرتها المعاهدات والاتفاقيات في السنوات اللاحقة.

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المعلومات الواردة في المبحث الثاني والثالث من البحث

The impact of border relations

between Iraq and Iran Re-distribution of the administrative border towns

Abstract

The impact of border towns in the relations between the neighboring countries through the importance of these cities and the reasons that led to the emergence and development, most of the border cities of the historic background and strategic importance, derived usually from falling on the modes of transport task, with the interference of the economic factor (business) and (transport) in the emergence and increasing importance, it can accommodate this important if they showed where other economic activities such as agriculture and mining in the case of the discovery of a mineral or energy sources task.

This is important to become a double-edged sword, one hand may help to create good neighborly relations between the countries that lie then these cities, through cooperation in the exploitation of wealth and strategic location of the city, on the other hand has become the focus and ambition of one of the two countries at the expense of other, especially with the presence of military superiority and the desire for expansion, and to extend influence at the expense of neighboring countries, and the geographical important role in the emergence of differences over the border (and on the ownership of the border towns) and areas of political influence, has developed these differences to the wars and conflicts, but the interpretation of their causes in historical context purely deprive them of their motivation real and is linked to motivation declared the conflicting parties and lost its historical context beginning of each analysis, and the fact that geographical considerations and realities with major impact on the motives for the wars, interfere with political

considerations in the competition for regional leadership or, in accordance with the size of the conflicting parties and ambitions.

This study aims to shed light on the cities and regions of Iraq and its spatial distribution, within the border area east of Iraq, the confluence of the Iraqi-Iranian border to the north, and even the territory of Arabistan south, is important in a statement extent of the abuse the Iranian border and the territory of Iraq, which took legal form under the treaties and agreements signed during different historical periods, and is the research problem that the Iraqi-Iranian border were not in its current form, and the form in which it is today but the final outcome of the political positions of successive governments of both countries, and to indicate the dimensions of this topic has been divided into three sections, dealing The first border disputes and the nature of the Iranian border, while the second section stopped at the border problems and their impact on re-spatial distribution of border towns, and interested in the third section the role of treaties and agreements to install the border and in identifying the border cities

الهوامش

١ ـ جابر إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية ـ الإيرانية والصراع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٩، ص١١ ـ ١٤.
٢ ـ عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، بغداد، ١٩٨٠، ١٠١ ـ ١٠٢.
٣ ـ المصدر نفسه، ص ٩٥.
٤ ـ جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٤٩.
٥ ـ عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص١٠٠.
٦ ـ المصدر نفسه، ص٢١٨.
٧ ـ محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، مطبعة دار الحكمة، البصرة، ١٩٩٠، ص١٠٦.
٨ ـ سوسن صبيح حمدان، الأهمية الجغرافية لشط العرب بين الماضي المزدهر وإخفاقات الحاضر، أوراق جغرافية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٨، ٢٠٠٤، ص٢.
٩ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية، الموقع على الرابط: .http://www.moqatel.com
١٠ ـ المصدر نفسه.
١١ ـ المصدر نفسه.
١٢ ـ عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص١٢٩.
١٣ ـ عماد عبد السلام رءوف، الوضع التاريخي لمدن وأراضي الحدود الشرقية في الوطن العربي، دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١، ص ١٤٣ ـ ١٤٧.
* وهي من القبائل الكردية التي كانت تقطن فيما يعرف بإقليم (لورستان) في إيران ونزحت إلى العالق خلال فترات تاريخية مختلفة، وتتركز اليوم عند المدن الحدودية العراقية ـ الإيرانية ، خاصةً في أطراف مدينة الكوت و ديالى ومدينة خانقين.
١٤ ـ ياسين عبد الكريم، اتفاقية الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر للحدود الشرقية للوطن العربي، دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٨٩ ـ ١٩٠.
١٥ ـ المصدر نفسه، ص ١٩٠.
١٦ ـ سعيد عبد الفتاح عاشور، وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات الإيرانية ، القاهرة، ١٩٩٣، ص١١٦.
١٧ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٨٧.
١٨ ـ عماد عبد السلام رءوف، الصراع العراقي ـ الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٥١ ـ ٢٥٨.
١٩ ـ المصدر نفسه، ص١٥٠ ـ ١٥١.
٢٠ ـ المصدر نفسه، ص١٥٢ ـ ١٥٣.

٢١ ـ المصدر نفسه، ص٣٥٤.
٢٢ ـ المصدر نفسه، ص٣٥٥ ـ ٣٥٦.
٢٣ ـ المصدر نفسه، ص١٥٦ ـ ١٥٧.
٢٤ ـ مصدر سابق، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٨.
٢٥ ـ عماد عبد السلام رؤوف، الوضع التاريخي لمدن وأراضي الحدود الشرقية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٥٩ ـ ١٦٠.
٢٦ ـ المصدر السابق، ص ١٦٠ ـ ١٧٠.
٢٧ ـ المصدر السابق، ص١٧١ ـ ١٧٨.
٢٨ ـ إبراهيم شريف، المواقع الجغرافية للعراق وأثرها في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، مطبعة شفيق، ج١، بغداد، ب.ت ، ص٢٥٦ ـ ٢٥٧.
٢٩ ـ مقال منشور على صفحات الانترنيت: http://www.alrafidayn.com
٣٠ ـ عماد عبد السلام رءوف، الوضع التاريخي لمدن وأراضي الحدود الشرقية في الوطن العربي، دراسة تاريخية، مصدر سابق، ص١٨٠.
٣١ ـ سعيد عبد الفتاح عاشور، وآخرون، مصدر سابق، ص١١٦.
** وهي بلدة تقع في تركيا قرب ساحل البحر المتوسط.
٣٢ ـ فيصل شرهان العرس، الحرب العراقية ـ الإيرانية، ج٢، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨١، ص٢٤.
٣٣ ـ خالد العزي، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي ـ الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، بغداد، ١٩٨١، ص٥٣ ـ٥٤.
٣٤ ـ فيصل شرهان العرس، مصدر سابق، ص٢٤.
٣٥ ـ عماد عبد السلام رءوف، الوضع التاريخي لمدن وأراضي الحدود الشرقية في الوطن العربي، دراسة تاريخية، مصدر سابق، ص١٩٢.
٣٦ ـ فيصل شرهان العرس، مصدر سابق، ص ٢٤.
٣٧ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ١٩٧.
٣٨ ـ جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٥٢.
٣٩ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٢٠٠.
٤٠ ـ المصدر نفسه، ص ١٢٩.
٤١ ـ المصدر نفسه، ص ١٩٢.
٤٢ ـ جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٥١.
٤٣ ـ فيصل شرهان العرس، مصدر سابق، ص ٢٦.
٤٤ ـ جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص ٥٢.
٤٥ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية مقال منشور على صفحات الانترنيت الموقع على الرابط: http://www.moqatel.com
٤٦ ـ فيصل شرهان العرس، مصدر سابق، ص ٢٥.

٤٧ ـ المصدر نفسه، ص ٢٦.
٤٨ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٢٠١.
٤٩ ـ المصدر نفسه، ص ٢٠٢.
٥٠ ـ خالد العزي، مشكلة شط العرب بين المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات، العدد ٢١١، ١٩٨٠، ص٢١.
٥١ ـ المصدر نفسه، ص٢٢.
٥٢ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٢٢٢
٥٣ ـ خالد العزي، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي ـ الفارسي حول الحدود، مصدر سابق، ص ٥٩.
٥٤ ـ العلاقات العراقية ـ الإيرانية عبر التاريخ، موضوع منشور على الانترنيت على الرابط: .http://www.moqatel.com
*** نشوب حرب القرم عام ١٨٥٥ ـ ١٨٥٦، والحرب البريطانية ـ الفارسية ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧.
٥٥ ـ ياسين عبد الكريم، مصدر سابق، ص ٢١٨.
٥٦ ـ عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص١٣٣.
٥٧ ـ جابر إبراهيم الراوي، مصدر سابق، ص٧٥.
٥٨ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية، مصدر سابق .
٥٩ ـ خالد العزي، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي ـ الفارسي حول الحدود، مصدر سابق، ص ٦٧.
٦٠ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية، مصدر سابق .
٦١ ـ المصدر نفسه.
٦٢ ـ خالد العزي، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي ـ الفارسي حول الحدود، مصدر سابق، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
٦٣ ـ عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص١٤٤.

المصادر

١. التميمي، عبد المالك خلف، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
٢. حسين،عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية، بغداد، ١٩٨٠.
٣. حمدان،سوسن صبيح، الأهمية الجغرافية لشط العرب بين الماضي المزدهر وإخفاقات الحاضر، أوراق جغرافية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ٨، ٢٠٠٤.

٤. رءوف،عماد عبد السلام، الصراع العراقي ـ الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.
٥. رءوف،عماد عبد السلام، الوضع التاريخي لمدن وأراضي الحدود الشرقية في الوطن العربي، دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة، ١٩٨١.
٦. الراوي، جابر إبراهيم، مشكلات الحدود العراقية ـ الإيرانية والصراع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٨٩.
٧. شريف، إبراهيم، المواقع الجغرافية للعراق وأثرها في تاريخه العام حتى الفتح الإسلامي، مطبعة شفيق، ج١، بغداد، ب.ت .
٨. عاشور،سعيد عبد الفتاح وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات الإيرانية ، القاهرة، ١٩٩٣.
٩. عبد الكريم، ياسين، اتفاقية الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر للحدود الشرقية للوطن العربي، دراسة تاريخية، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٨٠.
١٠. العرس،فيصل شرهان، الحرب العراقية ـ الإيرانية، ج٢، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨١.
١١. العزي، خالد، مشكلة شط العرب بين المعاهدات والقانون، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات، العدد ٢١١، ١٩٨٠.
١٢. العزي، خالد، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي ـ الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، بغداد، ١٩٨١.
١٣. النداوي، محمد جاسم، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ، مطبعة دار الحكمة، البصرة، ١٩٩٠.
١٤. الحرب العراقية ـ الإيرانية، أسبابها ونتائجها، مجلة ينابيع، الملف السياسي، الموقع على الرابط: http://www.yanaabe.com.
١٥. العلاقات العراقية ـ الإيرانية عبر التاريخ، موضوع منشور على الانترنيت على الرابط: http://www.moqatel.com.
١٦. http://www.alrafidayn.com.